المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي

عقد المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي في إسلام آباد في الفترة من ٤-٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ (١٩-٢٣ مارس ١٩٨٣م) بعناية الجامعة الإسلامية بإسلام آباد. وقد حضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ مشارك من الباكستان و ٦٠ مشاركًا آخر من مختلف أنحاء العالم، ومن دول عديدة منها: بنغلاديش، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، السعودية، مصر، سوريا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، السودان، تركيا، نيجيريا، فرنسا، تونس.

افتتح المؤتمر رئيس جمهورية الباكستان الجنرال محمد ضياء الحق، ثم ألقى الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية (جدة، السعودية) الخطاب الرئيسي للمؤتمر. لقد ساهم المؤتمر مساهمة واضحة بالتعريف بالاقتصاد الإسلامي داخليًا وخارجيًا. وحظي بتغطية إعلامية شاملة. وكان المؤتمر مناسبة التقى فيها كثير من المتخصصين في مجال الاقتصاد الإسلامي، وسلطت فيه الأضواء على هذا الفرع المهم من فروع المعرفة.

وسوف تنشر أبحاث المؤتمر (المبينة عناوينها أدناه) وتقاريره والمناقشات التي دارت فيه والمحاضرات العامة التي ألقيت بمناسبته، في مطبوعات تسهم، بإذن الله، في إثراء علم الاقتصاد الإسلامي الناشئ.

وقد ختم المؤتمر أعماله بإصدار البيان التالي:

البيان الصادر عن المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي

بحمد الله تعالى، انعقد المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي في مدينة إسلام آباد (الباكستان) خلال الفترة من ٤-٨ جمادى الآخرة عام ١٤٠٣هـ (١٩-٢٣ مارس ١٩٨٣م) بإشراف مدرسة الاقتصاد في الجامعة الإسلامية، (بإسلام آباد).

ولقد تركز اهتمام المؤتمر كل موضوعات (التنمية، والتمويل، والتوزيع من وجهة النظر الإسلامية). وتمت مناقشة ٢٤ بحثًا ألقيت خلال المؤتمر وعقدت حلقتان لمناقشة مفتوحة حول موضوع (إستراتيجية التنمية في دولة إسلامية) وموضوع (تدريس الاقتصاد الإسلامي).

وألقيت محاضرتان عامتان إحداهما بعنوان (المدخل الإسلامي للتنمية) والأخرى (التطورات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي). وتم تكوين خمس مجموعات عمل للتداول في أبحاث متصلة بالموضوعات الآتية:

١- تدريس الاقتصاد الإسلامي.

٢- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق.

٣- مشكلات المشاركة في الربح وحلولها.

٤- قضايا تطبيقية في الزكاة والعشور.

٥- إستراتيجية التنمية في إطار إسلامي.

وأكد المشاركون في المؤتمر على أن الإسلام لا يقتصر على تحديد العلاقة بين المرء وربه سبحانه وتعالى ولكنه يمدنا أيضًا بإرشاد شامل في ما يتعلق بنواحي الحياة جميعًا.

ويدعو الإسلام إلى الوفاء بجميع الاحتياجات المعنوية والمادية لكل بني البشر بوصفهم خلفاء لله في الأرض، كما يدعو إلى إقامة نظام اجتماعي عادل، ويحض المسلمين على التعامل مع الناس كافة على أساس من العدل والإحسان. ويوجب الإسلام على الجماعة أن تمنع كل أشكال الظلم وأن تفي بالمتطلبات الأساسية لحياة لائقة للجميع، وأن تحقق الاعتماد على الذات والتنمية المتكاملة للأمة جميعها. ويعتبر فرض الزكاة، وتحريم الربا من أبرز الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي. ولقد ظهر جليًا من المناقشات أن نظامًا اقتصاديًا قائمًا على المبادئ الإسلامية لابد وأن يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، وتوزيع عادل للدخل والثروة، وفي هذا بلا شك إعادة لبناء الاقتصاد كله.

ولاحظ المشاركون في المؤتمر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة غير منسجمة مع النموذج الإسلامي. ذلك أن قطاعات كبيرة من السكان في عدد من الدول الإسلامية تعاني من الفقر الشديد، كما أن هناك تفاوتًا فاحشًا في توزيع الدخل والثروة. ولقد كان للقوى الاستعمارية دور كبير في إفقار الدول الإسلامية، وإعاقة نموها

الاقتصادي، وهي عملية مازالت مستمرة بالعديد من الطرق المكشوفة والمستترة، مما يزيد من درجة اعتماد العالم الإسلامي على الآخرين. ولقد سنحت الفرصة للدول الإسلامية بعد أن حصلت على استقلالها أن تعيد تنظيم شئونها الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع التعاليم الإسلامية، غير أن معظم هذه الدول اتبعت للأسف نماذج أجنبية للتنمية بكل نتائجها المشؤومة. ولقد أكد المشتركون في المؤتمر على الحاجة الملحة لإعادة تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت حتى الآن، بغية إعادة توجيهها على هدى المبادئ الإسلامية.

واتفق المشتركون على ضرورة إعطاء الأولوية العظمى لتأمين ضروريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وللمجتمع، ولتحقيق الاعتماد على النفس في العالم الإسلامي ككل، ولتمكين المسلمين من القيام بدور الشهداء على الناس. وهذا يتطلب إتباع سياسات تستهدف –من بين ما تستهدف– توفير فرص كافية للعمل، حتى يتمكن الناس من تلبية حاجاتهم الاقتصادية عن طريق الدخل الذي يكسبونه بأنفسهم. وإن نظام الزكاة يقدم المساعدة الضرورية لأولئك الذين لا يستطيعون العمل، ولأولئك الذين لا تكفي دخولهم المكتسبة للوفاء باحتياجاتهم. ويرى المشتركون أنه لو تم تنظيم جميع العوامل التي تؤثر على عمليات الإنتاج والمبادلة والتوزيع في المجتمع على أساس من المبادئ الإسلامية، فإن نظام الزكاة وحده قد يكون كافيًا لتوفير الضمان الاجتماعي لأولئك الذين يستحقون الزكاة. ومع ذلك فقد أدرك المجتمعون أنه نتيجة للاستغلال الاستعماري في الماضي ونتيجة لإتباع سياسات غير مناسبة، فإن حجم مشكلة الفقر في عدد من الدول الإسلامية هو من الضخامة بحيث قد يتطلب تدعيم موارد الزكاة بموارد أخرى لتوفير الحاجات الأساسية للسكان. وفي نفس الوقت يجب البدء باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي من أجل إحداث إصلاحات تنظيمية وسواها إلى الحد الذي يكفي للقضاء تمامًا على مشكلة الفقر الجماعي.

واتفق المشتركون على أنه بالنظر إلى التحريم الواضح للربا في الإسلام فإن من الضروري إعادة تشكيل النظام النقدي والمالي في الدول الإسلامية على أساس آخر غير نظام الفائدة. وكانت وجهة النظر العامة بين المشتركين هي أن مبدأ المشاركة في الربح، وهو ما تسمح به الشريعة الإسلامية، يجب أن يكون هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد. وفي هذا الخصوص عبر المشتركون عن الرضا لأن بعض الخبرة في مجال النظام المصرفي غير الربوي تم اكتسابها بالفعل عن طريق تشغيل مؤسسات مالية لا ربوية في عدد من الدول. ويأمل المشتركون في أن يتم الإسراع في هذه العملية وتعميمها في الفترة المقبلة.

وعبر المشتركون عن تقديرهم الكبير للدراسات التي قام بها الاقتصاديون المسلمون منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م). فقد أدت هذه الدراسات إلى بلورة الأفكار حول موضوعات التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، والخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي، والأهداف الاقتصادية لدولة إسلامية، وأدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها مما يلزم لتحقيق تلك الأهداف. كما تمت دراسة موضوعات تتعلق بالاستقرار، والنمو والتوازن في نظام إسلامي، كما أجريت دراسات كثيرة من أجل صياغة بديل علمي يحل محل النظام المصرفي والنقدي القائم على الفائدة. وفي هذا الخصوص عبر المشتركون عن تقديرهم العظيم للتقرير الخاص بإلغاء نظام الفائدة والذي تقدم به مجلس الفكر الإسلامي إلى حكومة الباكستان في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٠م، والذي اشتمل على خطة عمل تفصيلية تستبدل بنظام الفائدة، في كل قطاعات الاقتصاد، أساليب أخرى تسمح بها الشريعة الإسلامية.

كما عبّر المشتركون في المؤتمر عن تقديرهم للتقدم الذي تم إحرازه في مجال البحث التحليلي المتعلق بالاقتصاد الإسلامي، وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرز في إقامة مؤسسات تأخذ على عاتقها مهمة التدريس والبحث في ميدان الاقتصاد الإسلامي، مثل المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والمعهد الإسلامي للبحوث الذي أنشأه البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومعهد البنوك والاقتصاد الإسلامي الذي أسسه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في قبرص، ومدرسة الاقتصاد التابعة للجامعة الإسلامية في (إسلام آباد). وبالإضافة إلى ذلك هناك ترتيبات من أجل تدريس الاقتصاد الإسلامي وإجراء بحوث حوله في ما يقرب من أربع وعشرين جامعة في الدول الإسلامية. كما بدأت أقسام متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في أربع جامعات. ورحب المجتمعون بحرارة بإنشاء معهد دولي للاقتصاد الإسلامي أعلن عنه الرئيس الباكستاني في خطابه الافتتاحي للمؤتمر.

وشعر أعضاء المؤتمر بالحاجة إلى تدعيم التقدم الذي حدث في هذا الخصوص، ودفعه إلى الأمام. وبصفة خاصة، هناك حاجة إلى تحقيق درجة أكبر من التنسيق بين الباحثين النظريين، وواضعي السياسات، وذوي الخبرة العملية، ولتحقيق هذه الغاية، وكذلك للاستفادة على نحو أفضل من مواهب الاقتصاديين المسلمين المقيمين في دول مختلفة في أنحاء العالم، فإن المؤتمر يوصي بإنشاء جمعية دولية للاقتصاديين المسلمين تكون لها سكرتارية دائمة.

ولقد قام المؤتمر بتشكيل لجنة عهد إليها اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تأسيس هذه الجمعية والتعريف بها.